خلال الأعوام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م) :

٣٣,٦ مليار ريال إجمالي برامج ومشاريع الخدمات والسياحة

كتب/علي البشيري

□ بلغ إجمالي برامج ومشاريع الخدمات والسياحة خلال الأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥م) نحو (٣٣,٦) مليار ريال، منها (١٣,٦) مليار ريال تمويل ذاتي، و(١٥,٣) مليار ريال تمويل خارجي، و(٤,٦) مليار ريال تمويل حكومي.

ووفقاً لاستراتيجية التخفيف من الفقر فقد تم تخصيص نحو (٣٢,٨) مليار ريال لمشروع شبكة الاتصالات الهاتفية، الذي يستهدف توسعة السنترالات القائمة وإنشاء سنترالات جديدة، وتحديث الشبكة من خلال استبدال عدد من السنترالات الرئيسية القديمة، واستكمال حلقات الربط الرئيسية بين المحافظات عن طريق الألياف الضوئية، وإدخال أنظمة الاتصالات اللاسلكية وأنظمة النوافذ الشاملة لإيصال الخدمات الهاتفية إلى التجمعات السكنية الريفية، كما تم رصد نحو (٦٣) مليون ريال لمشروع الحفاظ على المدن التاريخية يستهدف ترميم المنازل والسماسر والسبل والمساجد وكافة المعالم والمباني التاريخية، واستكمال البنية التحتية للمدن التاريخية، وإنشاء المتاحف والمراكز البحثية والفنية للدراسات، وتطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية.

وخصصت الاستراتيجية لمشروع تطوير النشاط السياحي نحو (٣٨٦) مليون ريال، والذي سيركز على تحسين ورفع كفاءة العاملين في القطاع السياحي من خلال التدريب والتأهيل العالي والترويج للسياحة في الداخل والخارج، وإشراك المجتمعات المحلية للاستفادة من النشاط السياحي، ووضع أطر تنظيمية للسياحة في الشواطئ والجزر.

ويحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى في الناتج المحلي الإجمالي بنصيب يقدر بحوالي (٤٧,٣٪) في عام ٢٠٠٠م، وتسيطر الخدمات الحكومية على نشاط القطاع الخاص وبنسبة (١٣٪) من الإجمالي، يتبعها النقل والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات على التوالي.

وتوقعت الاستراتيجية أن يحقق هذا القطاع نمواً يتفاوت بين فروعه ليرتفع نصيبه إجمالاً إلى (٤٩,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل السياحة أحد الموارد الأساسية الكامنة للاقتصاد اليمني استناداً إلى ما تمتلكه البلاد من مقومات طبيعية وتنوع تضاريسي ومناخي وتراث ثقافي وتاريخي، ورغم ذلك إلاّ أن السياحة والأنشطة المرتبطة بها لم تتمكن من المساهمة سوى بحوالي (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس القدرة الكامنة وغير المستغلة للقطاع.

ومن المتوقع أن تسهم السياسات الحكومية خلال عام ٢٠٠٥م، الذي أُعلن عاماً للسياحة العربية، في استقطاب السياح إلى اليمن، وذلك عبر برامج ترويجية سيتم تنفيذها خلال العام الجاري في العديد من البلدان.

أما قطاع النقل والاتصالات فيمتلك قدرات واسعة للنمو، بالإضافة إلى أن تطويره يعد مطلباً أساسياً لتجاوز جزء رئيسي من المعوقات أمام الاقتصاد الوطني بشكل عام ولدعم نمو القطاعات الاقتصادية المختلة نتيجة علاقاته وترابطه القوي معها.

وتوقعت استراتيجية التخفيف من الفقر أن ينمو هذا القطاع بنحو (٩,٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥م)، وذلك نتيجة التحرير الجزئي لبعض أنشطة القطاع، وكثمرة لمشاريع التوسع في الطرق الرئيسية وفي الموانئ وخدمات الاتصالات التي تم تنفيذها أو ما زال تنفيذها جارياً.

مناقشة خطة عمل المجلس المحلي بتعز للعام الجاري

تعز/سبأ

عقدت الهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة تعز أمس اجتماعا لها برئاسة الأخ احمد عبدالله الحجري محافظ المحافظة وحضور وكلاء المحافظة ٠

جرى خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المتعلقة بخطة عمل المجلس خلال العام الجديد ٢٠٠٥م من خلال رؤية عمل واضحة الأهداف والمعالم واعطاء المزيد من الصلاحيات لمحليات المديريات من خلال برامج عمل يتم مراقبة سير تنفيذه ٠

وأكد الأخ المحافظ على أهمية تفعيل الخطط والبرامج التنفيذية والرقابة الفاعلة على تنفيذ الخطط والبرامج وتعزيز دور الأجهزة الأمنية والقضائية ضمن عملية الاصلاح المالي والاداري وتفعيل دور المجالس التأديبية ٠٠ مشيرا الى ان نجاح المجلس المحلي بالمحافظة يتمثل بمدى تمكين المجالس المحلية بالمديريات من أداء واجبها المناط بها قانونيا ومحاربة الفساد المالي والاداري٠

محافظ عمران يتفقد سير العمل بطريق ثلا -مسور- الزافن

عمران/سبأ

تفقد الأخ طه عبدالله هاجر محافظ محافظة عمران أمس سير العمل الجاري تنفيذه بمشروع طريق ثلا مسور الزافن بطول ١٧ كلم والذي سيربط عددا من القرى والعزل الواقعة على الطريق ببعضها ٠

كما سيربط تلك المناطق بخط عمران حجه وتبلغ تكلفته نحو خمسين مليون ريال بتمويل من وزارة الاشغال العامة والطرق٠

وأكد المحافظ على أهمية اقامة مثل هذه المشاريع الريفية التي تسهم في ايصال جميع المتطلبات الضرورية من خدمات المياه والكهرباء والاتصالات.. مشيرا الى ان هناك العديد من المشاريع المماثلة سيتم تنفيذها في مختلف مديريات المحافظة خلال هذا العام والأعوام القادمة٠

مناقشة الاحتياجات والتجهيزات اللازمة لتشغيل المستشفى الجمهوري بالمحويت

المحويت سبأ/

اطلع الاجتماع الذي عقد امس بالمستشفى الجمهوري بالمحويت برئاسة الاخ حمود حزام شملان وكيل المحافظة المساعد وضم الاخوة مدير عام واطباء المستشفى ومسؤولي الاقسام على احتياجات المستشفى من التجهيزات والامكانيات الفنية والطبية والتخصصية والكوادر الطبية المطلوبة لتغطية احتياجات المستشفى واستيعاب المرضى واستعرض المجتمعون ماتم انجازه خلال العام الماضي من أعمال الترميم والصيانة الخاصة بأقسام الرقود والطوارئ والعمليات التي لايزال العمل جار فيها حتى الآن بتكلفة ١٤ مليون ريال بتمويل مركزي من الوزارة وكذا ما تم تنفيذه من تجهيزات وإعادة تحديث لأقسام المختبرات والعناية المركزة وقسم العمليات وعيادات النساء والولادة والتي أعيد تحديثها وتجهيزها بالأجهزة الطبية والأثاث والتجهيزات الفنية اللازمة بدعم من وزارة الصحة والصندوق الاجتماعي للتنمية بتكلفة حوالي ٥٢ مليون ريال ٠

وخلال الاجتماع أكد وكيل المحافظة على الدور الذي يلعبه المستشفى من أجل تأمين احتياجات المواطنين من مختلف الخدمات الطبية والعلاجية باعتباره المستشفى المركزي في المحافظة ٠

في اجتماع عقد برئاسة المحافظ

تقييم أداء الأجهزة التنفيذية للمجلس المحلي بمحافظة ذمار

ذمار/سبأ

عقد أمس بمحافظة ذمار اجتماع برئاسة الأخ / عبد الوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة ذمار بحضور الأخ نجيب عبدالواحد صلاح الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة وضم المكتب التنفيذي والهيئة الادارية للمجلس المحلي للمحافظة ٠

وكرس اللقاء لمناقشة واستعراض جملة من المواضيع المتعلقة بمستوى أداء الأجهزة التنفيذية وتقييم أنشطتها خلال العام الماضي ٢٠٠٤م ومستوى تنفيذ وانجاز المشاريع التنموية المدرجة في البرنامج الاستثماري والموازنة العامة لعام ٢٠٠٤م ٠ وكذا المشاريع المدرجة ضمن خطط وبرامج العام الحالي ٢٠٠٥م ٠

وأكد الاجتماع على ضرورة استكمال الخطط والبدء في اعلان المناقصات للمشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٥م ٠٠ ووقف أمام تقرير مكتب المالية والوحدة الحسابية والموارد المالية حول عملية تحصيل الموارد المالية للمجالس المحلية للعام ٢٠٠٤م وخطة العام ٢٠٠٥م، حيث أشار التقرير الى ان اجمالي الايرادات المحلية للمحافظة للعام ٢٠٠٤م بلغت ٣٠٠ مليون و٦٩٠ ألف ريال بزيادة عن الربط بنسبة ١٨٪ بينما بلغ إجمالي الايرادات المشتركة ١٩٤ مليوناً و٩٢٥ ألف ريال بزيادة عن الربط بنسبة ٠٢٪ كما أكد الاجتماع على ضرورة مضاعفة الجهود وتطوير آليات تحصيل الموارد وتنميتها منوها الى أهمية تطوير آليات عمل الأجهزة الايرادية ورفع مستوى تحصيل الايرادات وتنميتها وتفعيل الدور الرقابي والاشرافي للمجالس المحلية للمديريات ٠

واستمع الاجتماع إلى تقرير حول الاستعدادات لبدء تنفيذ مشروع طريق ذمار الحسينية والذي يبدأ تنفيذه خلال الشهر القادم بتكلفة ٣٤ مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبطول ٢٩٦ كم خصوصا بعد أن تم خلال الاسبوع الماضي تسليم المواقع المحددة لتنفيذ مشروع طريق ذمار الحسينية لشركة ائتلاف الرحاب نوراك اليمنية التركية.

وأكد الاجتماع على أهمية تنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي سيربط عددا من مديريات محافظة ذمار ببعضها البعض كما سيربط محافظتي ذمار والحديده وسيخدم عدداً كبيراً من سكان المحافظة وسيسهم في خدمة النشاط الاقتصادي والنشاط الزراعي وسيعمل على تنشيط حركة السياحة.

و ناقش الاجتماع تقريرا حول نشاط فرع شركة النفط اليمنية ومنشاة الغاز وسير عملية بيع المواد البترولية بالمحافظة وتوفير احتياجات السوق بالمحافظة من المواد البترولية ومشتقاتها والغاز ٠٠ وقد أشار التقرير الى ان هذه المواد متوفرة بالسوق المحلية وبالكميات التي تغطي الحاجة ٠٠ مؤكدا على ضرورة ضبط كل من يتلاعب بعملية البيع في النفط والغاز واحالته الى النيابة العامة٠

وخلال الاجتماع أكد الأخ المحافظ على ضرورة تكامل الجهود بين المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية للارتقاء بمستوى الأداء وتحسين مستوى الخدمات وتفعيل الدور الرقابي والاشرافي للمجالس المحلية وفقا لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ٠٠ منوها الى أهمية تطوير آليات عمل الأجهزة الايرادية ورفع مستوى تحصيل الايرادات وتنميتها وتفعيل الدور الرقابي والاشرافي للمجالس المحلية للمديريات ٠

وتطرق الأخ المحافظ الى ما شهدته محافظة ذمار خلال العام الماضي ٢٠٠٣م والعام الحالي ٢٠٠٤م من منجزات ومشاريع تنموية وخدمية بلغت تكلفتها أكثر من ٤٠ مليار ريال ٠٠ مشيرا الى أهمية الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في عملية التنمية من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية والاشراف على تنفيذ المشاريع ٠

تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظة

■ ذمار/ سبأ/..

يجرى حاليا بمدرية مدينة ذمار تنفيذ ١٤ مشروعا تربويا بتكلفة ١٠٠ مليون ريال ومركزين صحيين بتكلفة ٥٤ مليون ريال و٤ مشاريع في مجال الاشغال العامة بتكلفة ١١٩ مليون ريال.

واوضح حسين مسعد معيض مدير عام مدرية ذمار رئيس المجلس المحلي للمدرية لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ بأن مدرية مدينة ذمار شهدت خلال العامين الماضيين تنفيذ أكثر من ٤٠مشروعا تشمل مشاريع رصف وسفلتة وانارة عدد من الشوارع بتكلفة تزيد عن ٣ مليارات ريال و ٥٠٠ ألف دولار منها ٧ مشاريع رصف بالأحجار لشوارع المحل والحوطة وحي المدرسة الشمسية والجراجيش بتكلفة ٢٠٧ ملايين ريال و ٥٠٠ الف دولار ومشروع رصف شوارع منطقة فرح بتمويل من المجلس المحلي للمدرية و ٨ مشاريع سفلتة للمدخل الشمالي والمدخل الغربي وعدد من الشوارع الرئيسية بتكلفة ١٠٢مليار ريال و٥ مشاريع للانارة .

منوها الى أنه يجرى حاليا تنفيذ مشروع سفلتة عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية في مدينة ذمار عاصمة المحافظة بتكلفه تقدر بمليارى ريال تشمل جميع الشوارع الرئيسية الواقعة بين شارع صنعاء تعز والمجمع الحكومي اضافة الى استكمال تحدث الدراسات لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المياه والصرف الصحي لمدنة ذمار من قبل المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بتكلفة تزيد عن ٣٤ مليون دولار.

وأشار مدر عام مدرية مدينة ذمار الى أن مكتب الأشغال العامة والطرق بالتنسيق مع المجلس المحلي للمدرية يقوم حاليا باستكمال المخططات العمرانية لمدنة ذمار وتنفيذ حملات لازالة البناء العشوائي وتخطيط الشوارع وتركيب اللوحات الارشادية وتكثيف جهود النظافة والتحسين في المدنة.

النمو الاقتصادي في الصين يوفر فرصاً تجارية ضخمة للدول المجاورة

دافوس بسويسرا/ شينخوا

قال مسؤول صيني رفيع المستوى يوم الجمعة ان نمو الاقتصاد الصيني يوفر فرصاً تجارية للدول الاخرى في آسيا لانها تسعى الى التعاون المتبادل المنفعة معها .

وقال مساعد وزير الخارجية شن قوه فانغ في الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٥م للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد في منتجع دافوس بسويسرا، "ترتبط الصين دائماً مصالحها بشكل وثيق مع مصالح الدول الأخرى في آسيا، وانها تبذل كل ما في وسعها للعمل مع الآخرين لتحقيق نتائج متبادلة المنفعة للجميع من خلال التعاون" .

وذكر انه عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١م ،عبر البعض عن قلقه ازاء تأثير ذلك على اقتصاديات رابطة دول جنوب شرقي آسيا/اسيان/. واضاف انه اتضح بعد ذلك ان النمو الاقتصادى السريع للصين قد وفر فرصاً تجارية ضخمة للدول الأخرى في المنطقة، وان إعادة توزيع الموارد بموجب السوق قد حسنت البيئة الاقتصادية الاقليمية لصالح كافة الدول.

واوضح المسؤول الصيني خلال مأدبة عشاء "ان قيمة التجارة بين الصين ودول الآسيان قد تجاوزت ١٠٠مليار دولار امريكي في عام ٢٠٠٤م.

وصرح شن قوه فانغ أنه وخلال كارثة أمواج المد البحرى، قامت الصين بحملة إغاثة شاملة لمساعدة الدول المنكوبة، تعد الأكبر في تاريخ الصين .

واعرب شن قوه فانغ عن ثقته بان صينا قوية وملتزمة بتنمية سليمة ستسهم بشكل أكبر في استقرار آسيا وازدهارها .

مسؤول تركي يتوقع انخفاض صادرات بلاده الى العراق في ٢٠٠٥م

أنقرة/ شينخوا

أفادت وكالة الانباء التركية اليوم أن اركومنت اكسوى رئيس مجلس الأعمال العراقي /التركى بمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية قال أن الصادرات التركية للعراق ربما تنخفض في عام ٢٠٠٥م .

وقال اكسو إن المصدرين الاتراك مهتمون بالسوق العراقي ، لكن عدد رجال العمال الذين يسافرون هناك قد انخفض لأسباب أمنية .

وذكر أن الـ ١,٨٦ مليار دولار قيمة الصادرات التركية في عام ٢٠٠٤م يعد رقماً طيباً، مضيفاً أنه لايعتقد في إمكانية تحقيق هذا الرقم في ٢٠٠٥م .

بعد ثلاث سنوات على تداوله

اليورو وأثره على الاقتصاد اليمني

□ إن قيام اليورو كعملة اوروبية موحدة استغرق ثلاث سنوات امتدت من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٢م وهي مرحلة الإصدار وشهد مطلع العام ٢٠٠٢م بداية تداول اليورو كعملة موحدة ووحيدة في الدول الأوروبية الـ ١٢ الداخلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

فإقرار اليورو كعملة موحدة ووحيدة في مطلع العام ٢٠٠٢م يعتبر تتويجاً لمسار طويل وشاق قطعته البلدان الاوروبية ساعد على تقارب السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المنظمة إلى هذه العملة، فعند طرح اليورو في الأسواق حدد سعر صرفه بالتكافؤ مع الدولار الامريكي ومنذ ذلك الوقت ظل اليورو يتارجح بين التعادل مع الدولار ارتفاعا وانخفاضا إلا أنه ورغم ذلك فقد عكست تجربة عام ٢٠٠٢م قوة منطقة اليورو في كسب عدد من المستثمرين الدوليين فإن مصداقية اليورو ظلت تركز على عدة عوامل أهمها مدى سلامة الاداء الاقتصادي في دول منطقة اليورو على المدى القصير والمتوسط، وإذا كانت قوة الاقتصاد وعافيته تعكس قوة العملة المعمول بها، فإن ارتفاع قيمة اليورو امام الدولار في الآونة الاخيرة قد لايعكس صحة الاقتصاد الاوروبي حيث أن هذا الارتفاع نتج عنه إضعاف القدرة التنافسية للمنطقة إزاء منتجات الكتل الاقتصادية الأخرى مثل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى قلق القادة الاوروبيين من هذه الارتفاع والذي سيؤدي إلى إبطاء إنعاش الاقتصاد الذي يعتمد على التصدير.

إن مزاحمة الدولار الامريكي، ليست مسالة يسيره نظرا لتراكم ثقة وهيمنة هذه العملة لعقود طويلة من الزمن إلا أن تداول اوراق وقطع اليورو في ١٢ بلدا أوروبيا منذ يناير ٢٠٠٢م يعتبر إعلان بداية التحدي الفعلي الذي يواجه الدولار، لكن هذا التحدي لن يحسم في ثلاث سنوات أو ست سنوات - عمر اليورو- وإنما يلزم انتظار سنوات وربما عقود لحسمه.

إن تجارب النقود ليست مغامرة أو مقامرة بل هي عمل مخطط منظم يتم في إطار حسابات دقيقة حتى يحقق الحلم الذي اشتاقت اليه شعوب اوروبا ليكون اساس ومحور نهضتها طوال السنوات القادمة وبأعمالها وأنشطتها الابتكارية الحاسمة التي تزيد من سرعة التوجه نحو العولمة ان نظريات الاقتصاد النقدي التي تستند إلى فكر ما بعد الحداثة والتي مهدت إلى عصر العولمة النقدية تفرض بالضرورة فهما ووعيا إدراكيا أكثر اتساعا من النظريات التقليدية التي لاتزال تحكم فكرنا الاقتصادي ومن ثم فإن الاستراتيجية النقدية لليورو في جوانبها الأرتباطية المتعددة التي تشملها وتحتويها تظل قائمة ومستمرة معبرة عن طموحات وآمال الشعوب الاوروبية في أن تصبح شعبا واحدا ووطنا واحدا.

مانود قوله في هذا الشان انه ومع تسليمنا بأن اليورو أصبح يشكل أحد الأركان الأساسية للنظام النقدي العالمي، إلا أنه يصعب التنبؤ وبدقة في الأجل القصير للآثار المحتملة للتعامل باليورو ونظرا لضالة هذه الآثار وصعوبة التعبير كميا بشكل محدد... وسنحاول من خلال المعطيات المتاحة تحديد أثر اليورو والتعامل به على التجارة والمعاملات الأخرى وذلك نظرا للسيطرة الواضحة للدولار الامريكي على الجانب الاكبر من المعاملات الخارجية لبلادنا، لذلك يمكن القول ان تأثير اليورو على الاقتصاد اليمني مايزال محدودا منذ تداول اليورو بداية عام ٢٠٠٢م حتى الآن ولكن هناك تحسنا إلى حد ما في حركة الواردات من خلال المشاركة بعلاقات تجارية جيدة مع دول المجموعة الاوروبية وبلادنا.

احصائيات عام ٢٠٠٣م تشير إلى أن صادرات اليمن إلى دول المجموعة الاوروبية بلغت ١٢٨٢٥,٢ مليون ريال بمعدل ١,٨٧٪ من إجمالي الصادرات اليمنية البالغة ٦٨٤٩٠٧,٧ مليون ريال مقارنة بعام ٢٠٠٢م حيث بلغت الصادرات ٦٣٧٠,٥ مليون ريال بمعدل ١,٠٩٪ من اجمالي الصادرات البالغ ٥٨٥٩٤٦,٠ مليون ريال بزيادة قدرها ٦٤٥٤٠٥,٠ مليون ريال بينما بلغت قيمة الواردات من دول المجموعة الاوروبية إلى اليمن في عام ٢٠٠٣م ٩٩٩٩١,٤ مليون ريال بمعدل ١٤,٨٣٪ من إجمالي الواردات البالغة ٦٧٤١٢٨,٦ مليون ريال فاغلب واردات اليمن من الدول العربية يليها دول جنوب شرق أسيا ثم دول المجموعة الاوروبية فالواضح أن سيطرة الدولار على جانب هام من المعاملات الخارجية لليمن فالجانب الأكبر من الواردات يتم بالدولار نظرا لأنها مستوردة من بعض الدول العربية والأجنبية المرتبطة بالدولار الأمريكي بصورة مباشرة أو التي يكون الدولار الامريكي عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة لسلة المعاملات الأجنبية التي يرتبط بها.

ورغم ذلك فقد شهد سعر الصرف في السوق نشاطا بين الصرافين نتيجة ارتفاع اليورو أمام الريال فقد سجل اليورو ارتفاعا كبيرا أمام الريال اليمني ١٥٤,٠٨، ١٥٤,٤، ١٥٤٠,٦٠، ١٨٧,٦٧، ٢٢٩,٦٧ ريال لليورو الواحد خلال الفترات ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢م، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٣م، على التوالي إلا أن اليورو حقق اكبر ارتفاع له أمام الريال اليمني في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٤م، إلى ٢٥٣,٧٤ ريال مقابل يورو واحد. وكما أشرنا سابقا فإن ارتفاع اليور امام العملات الأخرى سواء كانت هذه العملات الدولار أو الريال اليمني.. أو غيرها فإنه يؤدي الى ابطاء في حركة الصادرات داخل المجموعة الاوروبية بينما نجد أن انخفاض الدولار الامريكي على عكس اليورو يساعد في تنمية الصادرات الامريكية ممكنا المنتجات الامريكية من المنافسة في الأسواق العالمية لرخص سعرها.

ومن الجدير بالذكر ان السياسة النقدية ركزت على تحقيق الاستقرار وهذا مانشهده ويلمسه المواطن اليمني فقد استقر سعر صرف الريال اليمني نسبيا امام الدولار الامريكي الذي يسيطر على الجانب الأكبر من الواردات اليمنية فلم يرتفع الدولار امام الريال اليمني إلا بنسبة بسيطة حوالي ٣,٠٪ خلال عام ٢٠٠٣م من ١٧٩,٠١ ريال للدولار في نهاية عام ٢٠٠٢م إلى ١٨٤,٣١ ريال للدولار في نهاية عام ٢٠٠٣م وخلال الثمانية الأشهر الاولى في عام ٢٠٠٤ لم يرتفع الدولار امام الريال اليمني إلا بنسبة ضئيلة قدرها ٠,٣٪ .

فاستقرار سعر صرف الريال اليمني خلال السنوات الماضية يعكس الثبات والصمود امام المتغيرات والعواصف والذي كان آخرها حرب الخليج فاستقرار سعر الصرف ماهو إلا انعكاس لتحسين الاحتياطيات الخارجية التي بلغت في نوفمبر ٢٠٠٤م ٥,٦ مليار دولار مايكفي لتغطية مستوردات الجمهورية لحوالي ١٨ شهرا. إضافة إلى ماتقدم يسعى البنك المركزي من خلال السياسة النقدية إلى السيطرة على التضخم في سبيل خلق بيئة اقتصادية مستقرة قابلة للاستمرار والنمو توفر بدورها مناخات استثمارية جيدة. والحقيقة أن النجاحات والانجازات ماهي إلا نتائج للسياسات الاقتصادية الناجحة التي نفذت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.

الهوامش
١- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ٢٠٠٣م.
٢- اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين اكتوبر ٢٠٠٤ م.
٣- اعداد مختلفة من صحيفة الثورة.